اجتهادات
التحليل الطبقى

يخلط كثيرون بين التحليل الطبقى فى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، والسعى إلى فهمها وتفسيرها، ونظرية صراع الطبقات. كانت نظرية الصراع الطبقى جزءاً أساسياً فى الفلسفة الماركسية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولفترة طويلة من القرن العشرين.

لقيت تلك النظرية اهتماماً ورواجاً واسعين تجاوزا الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، والأوساط اليسارية ذات الاتجاهات الماركسية والقريبة منها. لكن ألقها أخذ فى التراجع تدريجياً منذ أن بدأت مدرسة فرانكفورت فى مراجعة الماركسية، وإعادة النظر فى بعض ما كانت تُعد مُسلمات فيها.

لم يكن فشل تجربة بناء اشتراكية ماركسية فى الاتحاد السوفيتى السابق، والبلدان التى دارت فى فلكه، بداية مراجعة نظرية صراع الطبقات، برغم أنه قدم سبباً إضافياً للتوسع فى هذه المراجعة التى ارتبطت بالتطور الذى حدث فى العلم الاجتماعى، وفى الواقع الذى فتح آفاقاً واسعة أمام هذا التطور خلال القرن الماضى.

فقد حدثت تحولات فى التركيب الاجتماعى فى المجتمعات الغربية التى قدم كارل ماركس رؤيته فى صراع الطبقات استجابةً لتحدٍ كبير ترتب على مظالم الثورة الصناعية الأولى فيها، عندما خلق الاندفاع إلى تحقيق التراكم الرأسمالى معاناة مهولة فى أوساط العمال فى تلك المرحلة.

كان التركيب الاجتماعى حينئذ بسيطاً، إذ انقسمت المدن الأساسية فى تلك المجتمعات إلى طبقية رأسمالية وعمالية، فبدا أن الصراع بينهما هو المحدد الرئيسى للتطور فى تلك المجتمعات، وفى كثير غيرها.

غير أن التطور مضى فى اتجاه آخر، أكثر تعقيداً، وتبين أن الصراع يحدث فى داخل كل من طبقات المجتمع، وليس بينها فقط، وأن هناك سبلاً متعددة لم تكن واضحة فى منتصف القرن التاسع عشر لمعالجة الصراع الطبقى، والحد من المعاناة الاجتماعية.

كما ازدادت أهمية قضايا أخرى، مثل موقع الفساد فى داخل المجتمع، وحقوق الأقليات الدينية والعرقية وغيرها، وأثر التقاليد والرموز الاجتماعية، وغيرهما من القضايا المرتبطة بعلاقات القوة فى داخل المجتمع، ولكن مراجعة نظرية صراع الطبقات، وإدراك قصورها، لا يعنى إنكار أهمية منهج التحليل الطبقى الذى يظل ضرورياً فى أى دراسة اجتماعية جادة، إلى جانب مناهج أخرى فى هذا المجال.